التقـــرير

انتخابات مفصلية تصل بقوى التغيير

رابحة سيف علام

خبيرة بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

لا شك أن الانتخابات اللبنانية التي انعقدت في ١٥ مايو ٢٠٢٢ كانت انتخابات استثنائية بكل المقاييس. فمن جهة كانت الانتخابات التي انتظرها اللبنانيون الطامحون للتغيير منذ الحراك الشعبي التي انطلق في ١٧ أكتوبر /تشرين ٢٠١٩. فمنذ ذلك الحين ما فتئ الشارع الغاضب يطالب بانتخابات مبكرة كي تتولى السلطة نخبة جديدة لأن النخبة السياسية القديمة تعتبر في نظره شريكة في ما آلت إليه أحوال البلاد من تدهور سياسي واقتصادي. ومن جهة ثانية، تبارى الفرقاء اللبنانيون من طرفي السلطة والمعارضة في تهديد بعضهما البعض برأى الشارع للإشارة أن الجماهير الغاضبة ستعاقب الطرف الذي أهدر حقوق اللبنانيين وأموالهم المدخرة في البنوك وساهم في تبني قرارات سياسية واقتصادية خاطئة. ولذا فقد نظر الفريقان للانتخابات كنقطة مفصلية لتحميل الطرف الآخر مسؤولية تدهور الأوضاع المعيشية والخروج من دائرة المسؤولية والتبرؤ من تبعات المشاركة في الحكومات المتتالية خلال السنوات الماضية. من جهة ثالثة كان المجتمع الدولي يترقب هذه الانتخابات ويعوّل عليها لإيصال ممثلين عن الشعب إلى مجلس النواب الذي سيكون مخولاً اتخاذ قرارات اقتصادية وإدارية إصلاحية وربما قاسية لإتباع توصيات صندوق النقد الدولي. فالثقة في النخبة اللبنانية قد تناقصت بشدة في المجتمع الدولي

كما في المجتمع اللبناني المحلي منذ تدهور الاوضاع الاقتصادية اللبنانية ثم حادثة انفجار مرفأ بيروت في اغسطس ٢٠٢٠. ولذا فالمساعدات الدولية التي تعهد بها أصدقاء لبنان من الدول المانحة ظلت معلقة طوال هذه المدة لحين عقد الانتخابات البرلمانية والوصول بلبنان إلى تشكيلة سياسية جديدة تفرز حكومة قادرة على تمرير الإصلاحات اللازمة لتعديل هيكل الاقتصاد واتخاذ القرارات الإدارية والمالية اللازمة لإنهاء الأزمة المعيشية اللبنانية.

إشكاليات عقد الانتخابات

تعرضت الانتخابات البرلمانية هذه المرة لعدد من التحديات التي هددت عقدها أو عرضتها للتأجيل، ولكن إصرار مختلف الأطراف وخاصة المانحين الدوليين والإقليميين قد أنقذ هذه الانتخابات من جملة التحديات التي واجهتها.

ثارت المخاوف المتعددة من إمكانية تأجيل الانتخابات أو مد ولاية النواب لفترة أخرى أو ربما حدوث طارئ أمني يؤدي إلى اضطراب شامل في البلاد مما يجعل عقد الانتخابات مستحيلاً. لا شك أن التطورات الاقتصادية والسياسية قد أثرت سلباً على قدرة الدولة اللبنانية في تنظيم الانتخابات، ولكن إصرار مؤسسات الدولة كان كفيلاً بعقدها، خاصة في ظل الدعم الكامل للمجتمع الدولي لإجراء الانتخابات كسبيل سلمي للتجديد في النخبة الحاكمة وتجديد الثقة الشعبية في من يتولون القرار في بيروت. برزت حتمية إجراء الانتخابات في موعدها كعقبة أساسية عند طرح أي مقترح جديد لتطوير عملية الانتخابات، إذ تم استبعاد عدد من المقترحات التي كان يجب إدخالها لتطوير الانتخاب من أجل عدم المساس بالموعد الدستوري للانتخابات بأي شكل. وأهم هذه المقترحات، كان مقاعد المغتربين ومراكز الاقتراع في الميجاسنترز. فقانون الانتخاب الحالي كان ينص أن يتم استحداث –قبل هذه الانتخابات – ٦ مقاعد تمثل اللبنانيين في المهجر، على أن تكون أصوات المغتربين موجهة حصراً لانتخاب هؤلاء النواب الست دون غيرهم من النواب المائة وثمانية وعشرين الآخرين في المجلس.

ولكن تعقيدات تحديد طوائف النواب وتحديد احتساب اصوات المغتربين لهم بصرف النظر عن مناطقهم الأصلية قد أدى إلى تأجيل العمل بهذه الآلية للجولات الانتخابية المقبلة. وبالتالي فقد تمكن المغتربون من التصويت لكل المرشحين على كل مقاعد مجلس النواب، وهو ما كان له أثر مهم على تغيير نتائج الانتخابات في اللحظات الأخيرة، عند فرز أصوات المغتربين.

ولكن في المقابل، لم يكن تأجيل مقترح مراكز الاقتراع الميجاسنترز مثمراً كما كان تأجيل تطبيق مقاعد المغتربين. فالميجاسنترز هي مراكز اقتراع عملاقة كان من المقترح أن تتوزع في عدة مناطق وخاصة في العاصمة كي تتيح للناخبين الذين هم في الأصل من مناطق أخرى أن ينتخبوا في العاصمة ضمن لجان مخصصة لدوائرهم الأصلية. بمعنى أن يكون مركز الاقتراع عملاق يضم لجان انتخاب لكل الدوائر الأخرى وليس فقط للدائرة التي يقع جغرافياً بها. ولعل هذا المقترح كان للتسهيل على الناخبين المقيمين في العاصمة وغير القادرين على العودة لقراهم الأصلية للانتخاب توفيراً للمجهود وتوفيراً لنفقات الانتقال خاصة مع ارتفاع أسعار الوقود في الآونة الأخيرة. غير أن المخاوف من سوء تطبيق هذا المقترح واستغلال التجربة الجديدة لتسهيل التزوير أو التلاعب الصناديق خلال انتقالها لمراكز الفرز، قد أدت إلى استبعاد هذا المقترح والاكتفاء بالتصويت في مراكز الاقتراع المخصصة لكل دائرة كما العادة.

إلى جانب ذلك ثارت مخاوف كثيرة تتعلق بنقص الاعتمادات المالية التي من شأنها ضمان إجراء الانتخابات في موعدها، فمن جهة كان هناك تخوف من انقطاع محتمل للكهرباء في مراكز الاقتراع يؤثر على سير الانتخابات أو يؤثر على عملية فرز النتائج بعد انتهاء التصويت. بالإضافة إلى ذلك تخوف البعض من عدم فتح مراكز الانتخاب في موعدها أو تخلف حضور بعض الموظفين والمعلمين المنتدبين للإشراف على عملية الاقتراع بسبب عدم توفر الوقود اللازم لانتقالهم. إذ درجت أغلب المصالح الحكومية على خفض أيام

العمل الاسبوعية للاقتصار على يوم أو يومين وذلك لتخفيف تكلفة تشغيل المنشآت والمصالح الحكومية مما ترتب عليه تعطيلاً كبيراً في تسيير مصالح المواطنين وتخليص المعاملات الحكومية. وبإسقاط هذا النموذج على إجراء يوم الانتخابات، اعتبر البعض أن هذا الأداء الإداري قد ينسحب على أداء الموظفين في يوم الانتخابات، ولكن هذه المخاوف كانت مبالغ فيها إلى حد بعيد، لأن تنظيم يوم الانتخابات كان منضبط إدارياً وفيه قدر لا بأس به من التكامل بين الموظفين المنتدبين والقضاة المشرفين على اللجان وأيضا القوى الأمنية والجيش التي كانت توفر البيئة الآمنة خارج اللجان لتسهيل الاقتراع. فحتى المخالفات والشجارات التي حدثت بين مندوبي المرشحين أمام بعض اللجان في زحلة والشوف والجنوب لم توقف التصويت ولم تؤثر على النتائج لأنها لم تتحول إلى فوضى يصعب معها السيطرة على الصناديق أو إلغاء أصواتها مثلما كان يطمح ربما من دبر هذه الشجارات.

فصحيح أن المخاوف من فشل الإدارة في تنفيذ الانتخابات أو فشل القوى الأمنية والجيش في تطويق أي مشكلات أمنية تنشأ على هامش الانتخابات كان من أهم العوامل التي هددت انعقاد هذه الانتخابات. ولكن في الحقيقة كان العامل السياسي هو الأخطر على هذه الانتخابات، فالتنافس السياسي الحامي بين مختلف القوى المشاركة في الانتخابات قد أدى إلى إشعال حملة انتخابية محمومة لم تخل من عدة مخالفات وتجاوزات. فالحملة الانتخابية قد انحصرت بين عدة عناوين أغلبها كان سلبياً لاتهام الخصوم، ومنها اتهامات «بالعمالة للعدو الاسرائيلي» وقد وُجهت بالأساس لحزب القوات اللبنانية وحلفائه ممن يعارضون سلاح حزب الله أو اتهامات «تسهيل الاحتلال الإيراني» وقد طالت حزب الله وحركة أمل وحلفائهم أو المشاركة في «سرقة وإهدار أموال المودعين وتبديد الأموال العامة» لكل من شارك في الحكومات السابقة. وعليه فإن البرامج والخيارات السياسية المطروحة من كل فريق وكل مرشح لم تكن في

الصدارة، بل توارت في مقابل إعطاء الصدارة للدحض في الخيارات السياسية للمرشحين المنافسين ومناقشة تاريخهم السياسي ومواقفهم السابقة وتحميلهم مسؤولية التدهور السياسي والاقتصادي الراهن.

ولذا فقد استبق سعد الحريري هذه الانتخابات بالإعلان عن الانسحاب من الحياة السياسية وعدم المشاركة فيها ودعوة أنصاره بمقاطعتها معتبراً أن قواعد اللعبة في لبنان لا تدعم التداول السلمي للسلطة بشكل ديمقراطي. الانسحاب المفاجيء لسعد الحريري من المسهد السياسي عموماً والمشهد السُنّي خصوصاً قد ألقى بظلاله على الانتخابات سواء قبل أو يوم الانتخاب. فمن جهة انتظر البعض مطولاً دخول بهاء الحريري إلى الساحة السياسية ليحل محل أخيه، وهو ما لم يحدث، ثم انتظر آخرون أن يرعى فؤاد السنيورة قائمة انتخابية لتحل محل قوائم تيار المستقبل، وهو ما حدث ولكن لم يحالفها الحظ بالفوز الكبير. ولذا بقى الفراغ الذي خلفه الحريري قائماً حتى يوم الانتخابات، مما دعا أنصاره لتوسيع دعوات المقاطعة وخاصة في المناطق التي تتميز بوجود خزان كبير لأصوات السُنة مثل بيروت وطرابلس وعكار وبعض المناطق الأخرى مثل صيدا وإقليم الخروب وبعلبك الهرمل. أمعن أنصار الحريري في بيروت في المقاطعة بتنظيم أنشطة ترفيهة يوم الانتخابات للأسر والأطفال لإثنائهم عن التصويت ومن ذلك افتتاح حمامات سباحة للأطفال في الأحياء الشعبية وكأن لا انتخابات تجري في هذا اليوم. وهو ما اعتبره البعض استهزاء باستحقاق انتخابي مهم بعد سلسلة من الازمات التي مر بها لبنان كالأزمة الاقتصادية وانفجار مرفأ بيروت وايضاً حراك الشعبي منذ أكتوبر ٢٠١٩. وهو ما انعكس بشكل كبير على النتائج ببروز قوى سُنية جديدة من رحم الفراغ الذي تركه الحريري ومن وحي الحراك الشعبي والطموح للتغيير، حتى وصف البعض هذا الأمر بـ»تحرر الطائفة السُنية من الانتخاب الطائفي»، في انتظار أن تلحق بها بقية الطوائف في الانتخابات المقبلة.

إعلان النتائج وإثارة اللحظات الأخيرة

جرت الانتخابات في موعدها كما كان مقرراً في ظل عدد محدود من المخالفات والتجاوزات التي انتشرت في مختلف الدوائر. تنافس نحو ٧١٩ مرشحاً منتظمين في ١٠٣ قائمة للفوز بثقة الناخبين اللبنانيين البالغين ٣,٩ مليون ناخب. كان المرشحون عند إغلاق باب الترشيح قرابة ١٠٤٤ مرشحاً منهم ١٥ ٪ من النساء، ولكن العدد تناقص بعد توالي الانسحابات وذلك لأسباب متعددة أهمها الانسحاب لصالح حلفاء آخرين أو لعدم النجاح في التحالف ضمن قوائم انتخابية أو للخوف من حملات الترهيب التي باشرها الخصوم في عدة دوائر وخاصة في الجنوب. إذ تعددت شكاوي المرشحين على المقاعد الشيعية من المعارضين لحزب الله وحركة أمل من حملات الترهيب والتخوين التي طالتهم في قراهم وطالت عائلاتهم وممتلكاتهم على مدار الحملة الانتخابية مما دفع عدد منهم للانسحاب من المنافسة. بينما فشل بعض المرشحين الآخرين في التحالف والانضواء في قوائم انتخابية، مما أضعف فرصهم في الفوز وبالتالي دفعهم للانسحاب، وهؤلاء كان جزء كبير منهم يترشح للمرة الأولى اعتماداً على حماس وطموحات التغيير بعد الحراك الشعبي في ٢٠١٩.

وهكذا توزعت القوائم الانتخابية المتنافسة في الانتخابات بين ثلاثة قوى أساسية للتنافس فيما بينها ولكن أيضا للتنافس البيني في داخلها، فالفريق الأول كان فريق حزب الله وحليفيه المقربين حركة أمل والتيار الوطني الحر، إذ تحالف حزب الله مع حركة أمل في كل الدوائر ذات المقاعد الشيعية وكانت لهم قوائم موحدة، أما في الدوائر ذات المقاعد المسيحية أو السُنية أو الدرزية فقد تحالف حزب الله مع التيار الوطني الحر كما كان الحال في جبيل وبعلبك الهرمل والبقاع الغربي- راشيا والشوف وعاليه. أما في صيدا-جزين فقد رفضت حركة أمل توحيد قوائمها مع التيار الوطني الحر وبالتالي وقعت المنافسة بين قوائمهم. تكرر الأمر في الشمال حيث تنافست قوائم تيار المردة مع

التيار الوطني الحر، وبذلك لم يتمكن حزب الله من فرض التحالف فيما بين المتحالفين معه، فحركة أمل وتيار المردة أبدوا بعض التحفظ في دوائر بعينها. على الجانب الآخر تحالفت القوات اللبنانية مع الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الوطنيين الأحرار على العناوين العامة والقوائم، كما التحق بهم الوزير السابق أشرف ريفي بقائمة في طرابلس، بينما قرر حزب الكتائب منافسة القوات في عدد من الدوائر رغم الاتفاق العام على عنوان رفض سلاح حزب الله. ومن ثم جرى التحالف بين هذه القوى في عدد من الدوائر بينما جرى التنافس بينها في دوائر أخرى، وخاصة فيما بين القوات اللبنانية والكتائب في الدوائر ذات التمثيل المسيحي الكبير كجبيل كسروان وبيروت الأولى. من جهة ثالثة، فقد خيبت قوى المجتمع المدني الآمال الطامحة إلى التغيير عندما فشلت في التوحد في قائمة موحدة سواء على مستوى الدوائر المختلفة أو على المستوى الوطني. حيث ترشحت قوى التغيير على أربعة أو خمسة قوائم في كل دائرة مما عزز التنافس فيما بينها وقلل فرص تغلبها على رموز النخبة القديمة الذين ترشحوا على قائمتين متنافستين في أغلب الدوائر. هذا الأمر أثر بشدة على حظوظ الأصوات التي حصدتها قوى التغيير وأدى إلى تفتيتها وخسارة عدد كبير منها.

تفاوتت نسب التصويت بين الداخل والخارج، حيث أجريت الانتخابات في الخارج قبل أسبوع من انطلاق الانتخابات في الداخل، وأجريت على مرحلتين يومي الجمعة أو الأحد حسب الإجازة الاسبوعية لكل دولة للتسهيل على اللبنانيين في الخارج التصويت يوم العطلة الأسبوعي. إذ أجريت في ٩ دول عربية وإيران يوم الجمعة وفي ٤٨ دولة أخرى يوم الأحد، وشارك فيها نحو ٦٣٪ من المسجلين في جداول الانتخاب في الخارج، ثم شُحنت صناديق الاقتراع بالشحن السريع إلى بيروت حيث حُفظت في مصرف لبنان المركزي لحين فرزها عقب عقد الانتخابات داخل لبنان. أما نسبة المشاركة في الانتخابات في

الداخل فقد تأثرت بشكل ملحوظ بدعوات المقاطعة، حيث لم تتخطى ٤١٪ وهذا يعد انخفاضاً إذ كانت المشاركة في الانتخابات الماضية عام ٢٠١٨ قد وصلت ٤٩٪. وهو ما يمكن تفسيره بانسحاب فريق مهم مثل تيار المستقبل وبالتالي انسحاب جزء من جمهوره من المشاركة، ولكن أيضا يمكن تفسيره ببعض دعوات المقاطعة الأخرى خاصة تلك التي روّج لها في طرابلس كإجراء عقابي للسلطة السياسية عقب غرق قارب للهجرة غير النظامية قبل أيام قليلة من انطلاق الانتخابات وتعهد الأهالي حيتها بإفشال الانتخابات ومقاطعتها اعتراضاً على ما اعتبرته «تقصيراً من السلطات» في عمليات الإنقاذ في ذلك الحين. أسفرت الانتخابات عن تقدم ملحوظ لقوى المعارضة الذين رفعوا شعار سيادة الدولة ورفض سلاح حزب الله، حيث حازت القوات اللبنانية ٢٠ مقعداً وحزب الكتائب ٥ مقاعد والحزب التقدمي الاشتراكي ٩ مقاعد، بينما حاز نواب المستقبل السابقون على ٦ مقاعد فقط. في المقابل حافظ حزب الله وحركة أمل على حيازتهم لكل المقاعد الشيعية البالغ عددها ٢٧، كما حاز التيار الوطني الحر ١٨ مقعداً وتيار المردة مقعدين. وهو ما يعني أن الكتلة المسيحية الأكبر في البرلمان لم تعد موالية لحزب الله وانتقل مسمى الكتلة المسيحية الأكبر من التيار الوطني الحر إلى القوات اللبنانية. من جهة ثانية نجحت قوى التغيير في الحصول على ١٥ مقعداً في أغلب الدوائر التي ترشحت فيها، وهو ما اعتبر نجاحاً كبيراً خاصة في ظل التوقعات التي قللت من هذا الفوز بسبب تشرذم قوائم المجتمع المدني. بينما فشلت هذه القوى في النجاح في بعض الدوائر المفصلية مثل دائرة بعبدا حيث خسر أحد أهم رموز المجتمع المدني واصف الحركة وأيضا في دائرة جبيل كسروان حيث خسر جاد خصن. وفي المقابل نجح المجتمع المدني في تحقيق فوزاً صعباً للغاية في بيروت بدائرتيها الأولى والثانية بخمسة مقاعد وفي الشوف وعالية بثلاثة مقاعد وأيضا في الجنوب بمقعدين وفي البقاع بمقعد وفي الشمال بأربعة مقاعد. هذه الحصيلة المهمة

للتيار المدني كان من الممكن أن تكون أكبر لولا غياب التوحد، خاصة أن الدوائر التي فازوا فيها كانت صعبة للغاية وأهمها دوائر الجنوب التي توحدت فيها قوى السلطة في قائمة موحدة في مواجهة قوى المعارضة، وبالتالي من انتخبهم انتخبهم لخيارهم السياسي وليس بسبب تعدد قوائم السلطة والمعارضة. ومن ذلك نجاح استثنائي للغاية في الجنوب الثالثة (حاصبيا مرجعيون) لفراس حمدان والياس جرادة وأيضا ياسين ياسين في البقاع الغربي راشيا وميشال الدويهي في الشمال الثالثة حيث المنافسة كانت شرسة بين مرشحي القوات وتيار المردة ومع ذلك أثبت المجتمع المدني وجوده.

وهنا يجب التنويه إلى تركيبية وتعقيد القانون الانتخابي الذي يعتمد على القوائم الانتخابية والصوت التفضيلي للمرشحين بشكل فردي، حيث ساهم هذا القانون في تعقيد حساب الحاصل الانتخابي، وهو عدد الأصوات اللازم للمرشح كي يحصل على مقعد نيابي، وبالتالي فإن تشرذم الأصوات قد أدى إلى خسارة بعض القوائم بعض المقاعد لحصولها على كسر حاصل وليس حاصل كامل، وبالتالي تم جمع كسور الحواصل وإعطائها للقوائم التي فازت بأكبر حواصل وذلك بالاعتماد على الصوت التفضيلي للمرشح. هذا الأمر أدى إلى عدد من الظواهر السلبية لهذه الانتخابات، منها تفاوت عدد الحواصل الانتخابية من دائرة إلى أخرى، فسعر المقعد في دائرة يختلف بآلاف الأصوات عن سعر المقعد في دائرة أخرى. من جهة ثانية، أدى ذلك إلى نجاح بعض المرشحين الذين حازوا مئات من الأصوات التفضيلية وسقوط مرشحين حازوا الآلاف من الأصوات التفضيلية، وذلك لأن الأول اكتمل الحاصل الانتخابي لقائمته والثاني لم يكتمل الحاصل الانتخابي لقائمته. وهو ما يكشف عن عوار حقيقي في القانون الانتخابي لابد من تداركه في الجولات القادمة للانتخابات. وأيضا انعكس ذلك على التيقن من فوز بعض المرشحين ثم إعلان سقوطهم فيما بعد بسبب عدم اكتمال الحواصل التي كان يجب أن يحصلوا عليها، مما أضفى

أجواء الإثارة والمفاجآت على النتائج في اللحظات الأخيرة. ومن أسباب عوار القانون الحالي أيضاً أنه لا يقدم كوتا للنساء على القوائم مما يعقد عملية وصول النساء للمجلس، فلم تنجح إلا ٨ مرشحات من أصل ١٥٧ ترشحن للانتخابات.

شهدت الانتخابات أيضا نجاح بعض المهاجرين العائدين مثل إيهاب مطر وفراس سلوم بطرابلس، وهم من الذين فازوا في اللحظات الأخيرة بعد جمع كسور الحواصل، وهناك من برر فوزهم بالطموح إلى التغيير خاصة في مدينة طرابلس التي شهدت عدة أزمات اقتصادية وسياسية وإنسانية كان آخرها حادث غرق قارب الهجرة غير النظامية. بينما نجح أيضا مجموعة من الشباب الذي كانوا من رموز المظاهرات الحاشدة وأصيبوا خلال محاولات القوى الأمنية فض المظاهرات بالقوة وأبرزهم المحامي فراس حمدان، وعدد من أساتذة الجامعات مثل ميشال دويهي ونجاة صليبا وحليمة قعقور وهم من مرشحي المجتمع المدني، مما أعطى انطباعاً بأن عدداً من النواب الجدد هم كباقي اللبنانيين يشغلون وظائف عادية ولا ينحدرون من بيوت نخبوية اشتغلت بالسياسة لعدة أجيال كما جرت العادة. في مقابل ذلك انتشرت مقولة «إغلاق البيوت السياسية» نظراً لسقوط عدد من الأسماء الكبيرة التي حافظت على وجودها في المشهد السياسي لعدة أجيال مثل بيت إرسلان وبيت كرامي، بالإضافة إلى غياب بيت الحريري الذي انسحب مبكراً من الانتخابات.

وهكذا تشكل المجلس الجديد من أربعة كتل أساسية، الاولى هي كتلة ترفض سلاح حزب الله بشكل صريح، والثانية هي كتلة تدعم سلاح حزب الله بشكل صريح أيضاً، أما الكتلة الثالثة فهي كتلة قوى المجتمع المدني القادم الجديد إلى مجلس النواب، والكتلة الرابعة هي كتلة المستقلين التي لم تحدد موقفها بعد بشكل صريح أو موحد إزاء مختلف القضايا. وهنا يختلف التحليل النهائي لتشكيل المجلس النيابي الجديد، فهناك تحليل يرى أن حزب الله هو الخاسر

الأكبر في هذه الانتخابات لأنه خسر الأغلبية البرلمانية التي كان داعمة لسلاحه، وهذا التحليل يقلل من نجاح حزب الله نفسه في الاحتفاظ مع حركة امل بالتمثيل الحصري للشيعة في مجلس النواب ويُضخم من فقدان حلفاء حزب الله من الطوائف الآخرى لمقاعدهم مثل إيلي فرزلي ووئام وهاب وطلال ارسلان وفيصل كرامي. وهناك تحليل آخر يرى أن ليس كل الناجحين الجدد يعارضون بشدة سلاح حزب الله، وهذا التحليل يرى أن أسامة سعد وإلياس جرادة وهم من الرموز البارزة في كتلتي المستقلين والمجتمع المدني سبق أن أعلنوا عدم عدائهم لسلاح حزب الله رغم أنهم ترشحوا على قوائم منافسة له وليسوا حلفاء له. وهناك تحليل ثالث يعتبر أن فرز المجلس الجديد على أساس مع أو ضد سلاح حزب الله يعبر عن جدل أجوف لا يرقى إلى حجم التحديات الاقتصادية والمعيشية التي تواجه لبنان اليوم وينقل البوصلة إلى قضايا خلافية ليست محلاً للبحث في الوقت الراهن وليست على قائمة أولويات المواطن اللبناني الذي يبحث عن الخبز والوقود ويريد استرداد مدخراته من البنوك.

تحديات صياغة الأولويات في مرحلة ما بعد الانتخابات

إجراء الانتخابات لم يكن آخر التحديات التي يواجهها لبنان، فالمجلس الجديد ينتظر منه أن يتخذ قرارات عاجلة لاستكمال الاستحقاقات الدستورية، ولعل أول هذه الاستحقاقات هي انتخاب رئيس جديد للبرلمان. فنبيه بري شغل هذا المنصب لستة دورات متتالية ويطمح إلى السابعة، وهو بالكاد يستطيع أن يحصل على أغلبية عددية بسيطة بعد أن كان يتم انتخابه بأصوات أكثر من ٩٠ أو ١٠٠ عضواً. ولعل انتخاب رئيس مجلس النواب سيحدد الكثير عن طبيعة أداء النخبة البرلمانية الجديدة هل ستتعاون لتمرير الاستحقاقات بسلاسة أم ستتفرغ لتصفية الحسابات المؤجلة فيما بينها. ولعل دخول مستقلين وقوى المجتمع المدني إلى مجلس النواب سيكون له دوراً كبيراً في تخفيف المناكفات والمزايدات بين فريقي ٨ و١٤ آذار وترشيد بوصلة الجدل السياسي وتحويله

للقضايا المصيرية التي يحتاج لبنان للبت بها سريعاً. الأمر الذي يتطلب تسمية رئيس جديد للحكومة من جانب النواب من خلال الاستشارات النيابية الملزمة التي يجريها رئيس الجمهورية، فإذا ما استقر النواب على اسم رئيس جديد للحكومة يتم الشروع في تحديد طبيعة الحكومة المطلوبة وهل ستكون حكومة خبراء أم سياسيين، وإذا كانت حكومة خبراء ما مقاييس التوزير فيها وإذا كانت حكومة سياسيين ما حصة كل كتلة برلمانية من وزرائها.

تشكيل الحكومة قد يستغرق وقتاً يلامس عدة أسابيع على أحسن تقدير، ولكن تسمية رئيس حكومة جديد ليس بالأمر الهين أيضاً خاصة مع تشرذم القوى السُنية وبزوغ قيادات سياسية سُنية جديدة مما يجعل التعددية في هذا الإطار سبباً لاستغراق وقتاً أطول للاختيار. فيما بعد سيبرز تحدي صياغة البيان الوزراي، وهو يجب أن يتضمن الخطوط العريضة للخطة الإصلاحية الحكومية لإنقاذ الاقتصاد، ولكن سيضمن أيضا التطرق لسلاح حزب الله. وهنا فالخياران الأبرز في هذا الإطار، هو إما الإبقاء على الصيغة التي استمرت لعدة سنوات والتي تضمن حق الشعب والجيش والمقاومة في الدفاع عن لبنان، وإما الانتقال لصيغة أخرى تشترط الاتفاق على استراتيجية دفاعية تضمن لمؤسسات الدولة وخاصة الجيش السيادة على كافة الآراضي اللبنانية واحتكار المؤسسات المنتخبة لقرار الحرب والسلم وتنص أيضا على حياد لبنان إزاء الصراعات الإقليمية.

هذه الأمور الخلافية التي تنتظر المجلس الجديد للبت فيها ربما قد تكون كفيلة بالتعثر فيها لاستغراق مدة الشهور الأربعة المتبقية لحين انتخاب رئيس جديد للبنان. ومن غير المتوقع أن يتم البت فيها بسهولة وخاصة وأن الكتل الأربعة الرئيسية المشار إليها لم تتعود بعد على طريقة للمساومة فيما بينها للاتفاق السريع على الصفقات السياسية. وربما قد يفيد وجود مستقلين وقوى مجتمع مدني لتخفيف حدة الاستقطاب بين قوى ٨ و ١٤ آذار، ولكنه في الوقت

نفسه قد يهدد بوجود حالة جديدة من الاستقطاب بين قوى جديدة وقوى قديمة تحت سقف المجلس النيابي. بينما يظل أحد السيناريوهات المطروحة هو عقد مؤتمر تأسيسي جديد للبنان سواء على المستوى الدستوري مثل اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، أو على المستوى السياسي على غرار اتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨. وفي هذا الإطار ربما يرعى طرف عربي أو دولي إقامة هذا المؤتمر ويكون الضامن لتنفيذ مقتضياته وتوفير الدعم المالي الكافي للبنان لحين البت في القضايا المعلقة على جدول أعمال المجلس الجديد.